

## الفصل الثاني

### دولة طلعت حرب

كان طلعت حرب، يتمنى أن يتسلم مقاليد الأمور في مصر، وأن تتاح له فرصة تغيير أوضاع بلاده، ابتداءً بالشئون الاقتصادية والمالية، وانتهاءً بشئون الفكر والثقافة، والحياة الاجتماعية. فقد كان له في كل هذه الأمور آراء، وكانت له إلى جانب هذه الآراء في كل جانب من جوانب حياة المصريين، نظرة شاملة، تستند إلى ماضى البلاد، وتقاليدها وتراثها الروحي. ولا تدع هذه النظرة، ناحية مهما صغرت. في كلمة، كان لطلعت حرب برنامج سياسى شامل، ولو طلب إليه أحد أصدقائه الحميمين الذين لهم عليه دالة، أن يفرغ إلى نفسه ساعة أو بعض ساعة، ليضع برنامج حزب، على خلاف برامج الأحزاب التي كانت قائمة وقتذاك، لما وجد في ذلك أدنى صعوبة.

نعم، كان في وسع طلعت حرب أن يضع برنامج حزب، وخطة عمل لهذا الحزب، وكان سيجد لذة ومتعة، في أن يشرف على أجهزة الدعاية في هذا الحزب، وأن يتولى توجيهه - أن لم يكن تحرير - صحيفة الحزب. ولكن طلعت حرب، كان سياسياً نافذ البصيرة لذلك رد نفسه عن أن تستهلكه السياسة الحزبية. أدرك أنه على مواهبه التنظيمية، واطلاعه الواسع على شئون مصر، وعلى صلته الوثيقة بكثير من كبار الرجال، فضلاً عن قدرته القلمية التي تضعه في الصف الأول من كتاب أمته.. أدرك أنه مع كل هذه المواهب، لا يستطيع أن يحقق نجاحاً ما، إذا ما خاض المعركة الحزبية وأنه إذا نجح فيها، فلن يكون نجاحه إلا نجاحاً فى الظاهر، سيكون به واحداً من هؤلاء الزعماء الذين ينقم - بينه وبين نفسه - على أساليبهم، وعلى إهمالهم للجوهر الرئيسى من حاجيات مصر..

لذلك قرر ظلمت حرب أن يكون سياسياً من طراز جديد، وأن يطرق ميدان السياسة لا من أبوابه التقليدية ولا من أبوابه الخلفية، بل أنه يشق لنفسه طريقاً جديداً لم تدب عليه الأقدام.

وقد كان..

اختار طريق المال والاقتصاد ، حيث يستطيع أن ينفرد ويمتاز، وبدأ بالبنك، ولكنه لم يكن البنك وحده ليشبع أطماعه الروحية، ولا يحقق الخطة التي وضعها، ليهيمن، - ما استطاع - على حياة المصريين، ليخرجهم مما هم فيه.

كان لابد أن يكون لبنك مصر، على جوانبه الأربعة: اليمين واليسار، والأمام والخلف، أجنحة يبسط بها سلطانه الروحي والمادى على نواح لم تطلها يد البنك.

فكانت الشركات.

ولكيلا تظن أنى ألقى القول على عواهنه، أدعوك لأن تتأمل هذا الاتساع فى الميدان الذى اختارت شركات بنك مصر العمل فيه.

قد يكون مفهومًا وطبيعيًا أن يتجه بنك مصر، وهو بنك بلد زراعى، يلعب فيه القطن الدور الرئيسى، فى الاقتصاد والاجتماع، إلى القطن وتصنيعه فى الأدوار المختلفة: من نقل وحلج وغزل ونسج وصباغة وتصدير وتجارة. هذا ميدان طبيعى.

وقد تكون دار لطباعة دفاتر ومطبوعات البنك الكثيرة خطوة طبيعية أيضا، بل قد لا تكون نشاطاً يستأهل الوقوف أمامه. فما أيسر أن يشتري البنك مطبعة، كبرت أو صغرت.

ولكن ما شأن بنك مصر بالتمثيل، إن فهمنا اهتمامه بالسينما، باعتبارها صناعة وباعتبار حاجة البنك وشركاته والنشاط التجاري والصناعي كله إلى الدعاية ثم ما شأن بنك بالفنادق والسياحة، والفنادق في البلاد العربية وما مدى احتمال بنك ناشئ كبنك مصر، لتكاليف، شركات الملاحة البحرية، وشركات الطيران، وهو نشاط يؤود الدول، ويهبط كاهلها، ولكنها دولة طلعت حرب، لا تكف عن مغازلة خياله، ومداعبة خاطره، وهو يستجيب لهذا الغزل، ويلبى دواعيه، ويخف لتحمل ضرائبه. إنه حقا هيام.

لقد مر بنا قول طلعت حرب وهو يتحدث عن شركات بنك مصر، إذ قال:

«وقد وفقنا الله في ذلك، فكان لنا في هذه الفترة القصيرة - فترة الخمسة عشر عاماً - أن ركز البنك، في السهل والجبل، وفي الشرق والغرب، وعلى الماء، ومتن الهواء، علم البلاد.. يخفق تحت الشمس باسم بنك مصر وشركات بنك مصر.. بل باسم مصر كلها أو بعضها بعد أن طال احتجابه بين الظلام عهداً طويلاً...».

وهذا كلام رئيس دولة، لا رئيس بنك.

وان خالذك شك، في طبيعة النبرة التي يتكلم بها طلعت حرب عن الشركات، فاستمع إلى هذا الكلام:

«لعلكم لاحظتم ونحن نسرّد لكم شركات مصر، أن هذه الشركات تكون حلقات متصلة بعضها ببعض، دون أن يكون تأسيسها اعتباراً.

«فالمطبعة والمكتبة، والشركة المساهمة لصنع الورق، حلقة.

«وللقطن حلقة، تتمثل في الحلج والنقل، والتصدير، والتأمين، والغزل

والنسج.

«ويتصل أيضاً بحلقة القطن أيضاً حلقات الحرير والكتان.

«ومن النقل تكونت حلقة بين النقل فى النهر، والنقل فى البحر، والنقل فى الجو.

«كما اتصل بهذه الحلقة مسألة السياحة.

«ومن اتصالتنا بالبحر، نشأت حلقة أخرى، هى «حلقة السمك»، وما خرج منها من صناعة أضرار الصدف.

«ثم الحلقة التى تربط جميع الحلقات، وتتبع كل ما تهتم بإذاعته، ونعنى بها حلقة السينما والدعاية، ثم إن لهذه الشركات، التى مر ذكرها، منتجات طيبة، يصح بل يجب أن تكون فى متناول جميع المصريين وغيرهم، ففكر بعض «كبار المصريين» فى ذلك، واتفقت كلمتهم على تأسيس شركة (بيع المصنوعات)».

وقد يقول قائل ماذا فى هذا الكلام، مما يخرج عن نطاق كلام رئيس بنك، وفق فى إنشاء هذه الشركات، فوقف يسرد أسماءها، ويبين صلة بعضها ببعض، وصلة البنك بها.

والواقع أن هذا قول صحيح، ولكن الذى يحتاج إلى التعليق، هو أن يكون لبنك ناشئ، وبنك تجارى، أى بنك ودائع، أن يكون له كل هذه الشركات الصناعية المتعددة، وأن يتم إنشاؤها فى هذه الفترة القصيرة. وقد أدرك طلعت حرب، أن هذه الكثرة من الشركات، وهذه السرعة فى الإنشاء، مما يتوجه إليه النقد، والتشكيك فى سلامة هذه السياسة، وقد بقيت حملة النقد والتشكيك فى هذا الموضوع، قوية ومتجددة، حتى انقطعت صلة طلعت حرب بالبنك، وألجئى إلى عزلة قاتمة مريرة حتى توفاه الله فى الحادى والعشرين من أغسطس سنة ١٩٤١.

لذلك وجد طلعت حرب نفسه مضطراً إلى الرد على هذا النقد فقال:

«نعم أيها السادة أن يكون بنك مصر، مجرد بنك كالبنوك الأجنبية الكثيرة العدد، في البلد، وهي بنوك تستوحى في الغالب سياستها من أمهاتها في الخارج.

«ولقد رأى بنك مصر العيب، الذى تركته هذه البنوك فادحا وثقيلاً، ولكنه لم يتردد فى أن يحمله ، فحمله وحده بشجاعة وأمانة معتمداً على الله الذى يجزى اليد الصالحة بما هى أهل، والذى لا يضيع أجر من أحسن عملاً.».

ثم قال:

«ولم يكن للبنك مفر من الإسراع فى تأسيس المشروعات الهامة الضرورية، لا سيما وعصرنا الحاضر، عصر سرعة بكل ما تحمل من معنى هذه الكلمة.

«وقد يكون هناك بعض الذى يخشون هذه السرعة التى جرى عليها البنك فى تأسيس مشروعاته، ولكن أمثال هؤلاء لا يلبثون أن يقتنعوا بأن استمرار تطفل الأمة على موائد غيرها يعرض كرامتها للتجريح» هل رأيت؟ أنه مشغول بكرامة الأمة، لا بقدرة (البنك) وطاقته على تحمل أعباء هذه الشركات، تأسيساً وإشراقاً وتوجيهاً وتقويماً وتمويلاً. أنه لم يطق أن يستمر تطفل الأمة على موائد الغير والعيش على فئات تلك الموائد، وهذا إحساس سليم، ولكنه لا يصدر إلا عن رئيس دولة، لا عضو مجلس إدارة بنك منتدب، فعضو كهذا، مهما كانت مشاعره الوطنية، وطموحه القومى، نشاطه، أراد أو لم يرد، مقصور على الميدان الذى يمارس فيه البنك نشاطه، والذى يقره المساهمون، وإلا تار عليه هؤلاء المساهمون، لأن هذه الآمال العريضة، تؤدى بأموالهم، أن سكتوا عليها إن آجلاً وإن عاجلاً.

ولكن لم يكن نشاط شركات بنك مصر، مجرد آمال في الهواء ، لا يقوم على سند من الدراسة الاقتصادية ، وتحرى الحاجات القومية الحقيقية، مع إدارة ذات كفاية وذات دراية.

ونظرة واحدة إلى ما طرأ على رأس مال هذه الشركات من زيادة في عدد قليل من السنوات يرينا أن هذه الشركات، كانت عملاً اقتصادياً ناحجاً، وأن البنك لم يتورط في إنشائها، والمساهمة في رأس مالها، تحت ضغط طلعت حرب وطموحه، ورغبته في أن يقى الكرامة المصرية من الهوان والتجريح. وأنه كان يفكر في هذه الشركات، بروح رئيس الدولة الحقيقي والأمين معاً، وإليك هذا البيان عن مركز هذه الشركات حتى سنة ١٩٤٥ فقط، أى بعد وفاة طلعت حرب بأربع سنوات:

ففى سنة ١٩٢٢ أسست شركة مطبعة مصر برأسمال قدره ٥٠٠٠ جنيه زيد حتى أصبح ٥٠ ألفاً.

فى سنة ١٩٢٤ أسست شركة مصر لـحليج الأقطان برأس مال قدره ٣٠ ألف جنيه زيد إلى ٢٥٠ ألفاً.

فى سنة ١٩٢٥ أسست شركة مصر للنقل والملاحة برأسمال قدره ٤٠ ألف جنيه زيد إلى ١٥٠ ألفاً.

فى سنة ١٩٢٥ أسست شركة مصر للتمثيل والسينما برأس مال قدره ١٥ ألفاً زيد إلى ٧٥ ألفاً.

فى سنة ١٩٢٧ أسست شركة مصر لنسج الحرير برأسمال قدره ١٠ آلاف من الجنيهاات زيد إلى ٢٥٠ ألف جنيه.

فى سنة ١٩٢٧ أسست شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى برأس مال قدره ٣٠٠ ألف جنيه زيد إلى مليون جنيه، إلى جانب سندات

أصدرتها الشركة على ثلاث دفعات تبلغ قيمتها المليون جنيه تستهلك فى كل عام.

فى سنة ١٩٢٧ أسست شركة مصر لمصايد الأسماك برأسمال قدره ٢٠ ألفا زيد إلى ٧٥ ألفا.

فى سنة ١٩٢٧ أسست شركة مصر للككتان برأسمال قدره ١٠ آلاف زيد إلى ٤٥ ألفا.

فى سنة ١٩٣٠ أسست شركة مضر لتصدير الأقطان برأسمال قدره ١٢٠ ألفا زيد إلى ١٦٠ ألفا.

فى سنة ١٩٣٢ أسست شركة مصر للطيران برأسمال قدره ٢٠ ألفا زيد إلى ٨٠ ألفا.

فى سنة ١٩٣٢ أسست شركة بيع المصنوعات المصرية برأسمال قدره ٥ آلاف جنيه زيد إلى ٨٠ ألفا.

فى سنة ١٩٣٤ أسست شركة مصر للتأمين برأسمال قدره ٢٠٠ ألف.

فى سنة ١٩٣٤ أسست شركة مصر للملاحة البحرية برأسمال قدره مائة ألف جنيه زيد إلى ٢٠٠ ألف.

فى سنة ١٩٣٤ أسست شركة مصر للسياحة برأسمال قدره ٧ آلاف جنيه مصرى.

فى سنة ١٩٣٤ أسست شركة مصر لدباغة وصناعة الجلود برأسمال قدره ٥ آلاف زيد إلى ٥٠ ألفا.

فى سنة ١٩٣٨ أسست شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار برأسمال قدره ٢٥٠ ألفا ثم زيد إلى نصف مليون جنيه.

في سنة ١٩٣٨ أسست شركة مصر للمناجم والمحاجر برأسمال قدره أربعون ألفاً.

في سنة ١٩٣٨ أسست شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت برأسمال قدره ٣٠ ألفاً.

وقد كانت شركات الغزل والنسيج في المحلة وكفر الدوار، عملاً اقتصادياً ناجحاً غاية النجاح، وقد أدت خدمات هائلة للمستهلك المصرى، في فترة الحرب العالمية الثانية، واضطرت إنتاجها فى التحسن، والتوسع، حتى أصبحت مصنوعات قادرة على منافسة إنتاج أعظم البلاد الصناعية كسويسرا والولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا.

ويمكن أن يقال إن الشركات التى يتصل نشاطها بالقطن كشرركات حلج القطن أو تصديره والاتجار فيه فى الداخل أو الخارج وتقلمه، كانت أيضاً، شركات ناجحة.

أما شركات الملاحة والطيران والتمثيل والسينما، فقد كانت بذورا، ألقىت بيد طلعت حرب، لتضع الحكومة المصرية أمام الأمر الواقع، ولتحملها فى المستقبل القريب أو البعيد، على النزول إلى هذا الميدان الذى تستلزم كرامة الأمة والدولة معاً، النهوض بتبعاته، وأداء تكاليفه مهما كانت باهظة، فإن لمكانة الوطن مقتضيات لا سبيل إلى الفرار منها، وإن كانت الحكمة تقتضى الدول، أن تقتصد ما استطاعت الاقتصاد، فى المجالات التى لا تزيد عن كونها، ألوية ترفع، ورايات ترفرف، ومظاهر للوجود فهمى أشبه ما تكون بالتمثيل السياسى الذى يكون التوسع فيه، حيث لا نفع وجدوى منه، إسرافاً مملوئاً، وتبديداً تأباه المصلحة الحقيقية للوطن.

أما باقى شركات بنك مصر، فقد كانت تجارب، يتفاوت حظها من التوفيق، فبعضها كانت محاولات مخففة تماماً، وبعضها كانت بدايات. قد تثمر فى المستقبل ثمرًا لا بأس به.

ولكننا إذا نظرنا إلى شركات طلعت حرب، ككل، استطعنا أن نقول، إنها كانت ارتياذًا للحقل الاقتصادى المصرى، وأن للريادة دائماً، ثمنًا يدفع، فليست كل خطوة فى الدروب المجهولة، والمجالات البكر، مضمونة النجاح، ولكن النجاح لا يأتى للناس، إذا لزموا أماكنهم، وتحاشوا المجازفة واستهداف الخطر، فالشركات إن لم يحالفها جميعاً النجاح، إلا أنها كانت مدارس لتعليم الشبان المصريين وتدريبهم، وإهابة للرأسمال المصرى أن يتحرك ويجازف ويستكشف، ولو قام الرأساليون الآخرون بواجبهم، وقامت الدولة بواجبها كذلك، لوفروا جميعاً على طلعت حرب وبنك مصر ما بذل من جهد، وما أنفق من مال، وما تعرض له من نقد.

\* \* \*

لكن شركات بنك مصر، كان لها دور آخر، فى حياة طلعت حرب ونشاطه، فقد منحته الحق، فى أن يتحدث ويعمل ويتحرك، بوصفه رئيساً لدولة غير رسمية، تكمل الدولة الرسمية، ويقوم عنها بما لا تقوم به، ويقول ما لا يقوله رؤساء الوزارات، والوزراء الزعماء، للصحف، ويشغل نفسه بأكبر وأعظم وأبقى مما يشغل بال ونفس هؤلاء، جميعاً وقد يكون من الصعب تعقب كل ما قاله طلعت حرب فى هذا الصدد، بصفته رئيساً غير متوج لدولة هو واضح أساسها، ورأسم بناءها، ومحدد أهدافها. وقد لا يستطيب القارئ كثيراً هذه المقتبسات المنتزعة من خطب طويلة، فقد لا تكون للمقتبسات روح الخطبة الكاملة، وأثر سياقها المتصل، ولذلك لابد من الاقتصاد ما استطعنا فى هذه الاستشهادات.

وأول ما يعرض أو يفرض علينا نفسه من هذه الاستشهادات، هو ما قاله طلعت حرب فى ٣ من مارس سنة ١٩٢٤، فى وليمة أولها للقناصل المصريين الجدد وانى لأرجوك أن تتبين المعنى فى هذه الوليمة. فلقد كان التمثيل القنصلى جديداً فى مصر عقب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وبعد انعقاد أول مجلس نيابى مصرى فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

انى أستطيع أن أوكد أن هؤلاء القناصل الجدد الذين تهيئوا للسفر إلى مزار أعمالهم لم يتلقوا من أحد غير طلعت حرب دعوة لتكريمهم أو التحدث إليهم، بل لعل وزير الخارجية المصرى نفسه لم يلتق بهم مجتمعين، أما الهيئات الأخرى مثل اتحاد التجار أو اتحاد الغرف التجارية، أو وزير المالية، فلعلهم لم يشعروا تماماً بأن جهازاً جديداً وضع فى خدمتهم هو جهاز السلك القنصلى. أليس صحيحاً إذن ما أقوله من أن طلعت حرب، كان يفكر بالنيابة عن رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء، فيعوض على البلاد، ما يضيعه هؤلاء، ينقض ثقافتهم السياسية، وقلة إدراكهم لواجباتهم الوطنية.

اجتمع طلعت حرب بالقناصل المصريين، فاسمع ماذا قال لهم:

قال أولاً: « إذا كنا نأسف لأن حوادث التاريخ قد حرمتنا حق التمثيل فى مدى عدة قرون فإننا نفرح لأن العصر الحاضر قد اتصل بالعصر الغابر فى استعادة هذا الحق الذى لم يضع بالتقدم. ونفرح بالذات لأننا نرى فيكم وفيمن سبقوكم منذ أسابيع من رجال التمثيل السياسى حلقة الاتصال بين هذا الحاضر وذاك الغابر.

ثانياً: أنتم تنمون ببناء الأجداد وكم عمل هؤلاء الأجداد قديماً منذ عهد توت عنخ آمون إلى عهد الدولة الفاطمية، كان لهم فى غضون المدينتين العظيمتين اللتين ورثناهما عنهم فى دمائنا، مدينة الفراعنة القديمة،

ومدينة العرب المجيدة جهود لم تقف عند حد تشييد القصور والقبور،  
والمناثر والآثار بل اتجهت إلى كل معنى من معانى الروح والدين وما بعد  
الممات.

ثالثاً: نرى الآن حلقة الاتصال بالخارج قد انقطعت بنا عدة قرون فكان  
انقطاعها مضافاً إلى أسباب أخرى داعياً إلى جعل الترقى فى أساليب  
الإنتاج ضعيفاً.

رابعاً: لهذا نحن لا نطلب إلى حضرات القناصل أن يقوموا بما هو  
مفروض على بقية الأفراد والجماعات العاملة من الأمة المصرية، ولكننا  
نطلب إليهم أن يعملوا كما كان يعمل أسلافهم من الأجداد الغابرين، نطلب  
إليهم أن يزدادوا معرفة بأحوال بلادنا الاقتصادية بحيث لا يكون ابتعادهم  
عن مصر، سبباً فى عدم معرفة شئوننا الاقتصادية ثم نطلب إليهم أن  
يدرس كل منهم فى جهته أحوالها الاقتصادية من جميع الوجوه، وأن  
يتفهم ما ينتج وما يصلح من إنتاجها لبلادنا وما تحتاج إليه من منتجاتنا  
ويرشد عن طريقة الانتفاع من التبادل التجارى بين البلدين. وأن يتفهم  
طرائق كل قوم يعيش بين ظهرانيهم فى الإنتاج والتوزيع ويرشدنا عن  
الجديد من هذه الأساليب إرشاداً يصح أن يكون محل التجربة للانتفاع به  
فى بلادنا، أو يبقى قائماً فى ذاته، فإن من الأساليب ما لا نرى فى  
تطبيقه اليوم نفعاً وقد نرى فى اقتباسه فى الغد فائدة».

وأكد أقطع بأن القناصل المصريين منذ ذلك اليوم، لم يفكر أحد فى  
دعوتهم لشيء، مما دعاهم إليه طلعت حرب، ولم يسمعوا من رئيس أو وزير  
مصرى منذ تلك الوليمة الفكرية التى أوليها لهم، كلاماً كهذا الكلام، الذى  
لا يصدر إلا عن مثقف، يعرف تاريخ بلاده، ويحبها، ويحب هذا التاريخ،  
ويحترم عقول الذين يتحدث إليهم، ويشعر بأن له الحق فى توجيههم،

وفى رسم منهاج العمل لهم، وإن كان مجرد عضو مجلس إدارة منتدب فى بنك مصرى، وشركات تتبعه.

إن شكوى سفرائنا المتصلة الدائمة خلال ربع قرن أو يزيد، إنهم لم يكونوا يجدون عند عودتهم إلى عاصمة بلادهم، رغبة عند رئيس الدولة أو رئيس الحكومة فى أن يعرف ماذا رأوا فى البلد التى يمثلون فيها مصر، وماذا يقترحون على حكومتهم، وما ينقصهم فى العمل، وما يطلبونه ليكونوا أقدر على أداء وظيفتهم. أما فى دولة طلعت حرب، فالقناصل - فضلا عن السفراء - يجدون الحفاوة والاهتمام.

ويدعى طلعت حرب إلى الحفلة السنوية التى تقيمها الجامعة الأمريكية فى مصر لتوزيع الشهادات على الطلبة الذين أنهوا دراساتهم بها، فيقول لهم ما يجب أن يسموه من حكومة مصر، إذ قال:

«لقد اعتاد بعض الغربيين من بلاد أوروبا أن يصفوا الشرقى بأنه لا تبهره إلا القوة المادية، قوة الجيوش والأساطيل، أو قوة القرايطيس والذهب الرنان، ولو أنصفوا لعلموا أن فى مصر، وفى الشرق، روحاً تحن إلى العدل والإنصاف، ولو أنصفوا لرأوا كيف يعترف لسان حال المصرى بالجميل أمام مظهر القوة الأدبية المثلة فى تأسيس هذه الجامعة، هكذا كلما وجدت بين الشرق والغرب روابط المودة والتقارب المجردة من الغايات زاد السلم فلا ربوع العالم والتقى الشرق والغرب، عند أفق واحد من الحرية والأخاء الإنسانى.

«أنتم أيها السادة الأمريكيون إنكم لا تبلغون بقوة أساطيلكم، وبقوة جيوشكم، وقوة ذهبيكم، وقوة تجارتكم، من نفوس الشعب المصرى، ومن تقديره، بقدر ما تبلغونه بالعمل الأدبى الجليل، عمل التعاون مع المصريين على تهذيب الشبيبة المصرية الناشئة على خير المبادئ.

«وثقوا أن صداقتكم والمصريين وتعاونكم وإياهم فى العمل المشترك لصالح القطريين الصديقين أفضل من أى حماية يراد فرضها على مصالحيكم والمصالح الأجنبية الأخرى».

وإذا كان طلعت حرب، لا تكاد تتاح له فرصة، تمكنه من التحدث عن برنامج العام إلا وعض عليها بالنواجذ، فقد وجد هذه القرصة واسعة، وهو يتحدث باسم التجار فى حفلة تكريم رئيس الوفد سعد زغلول، وأعضائه عند عودتهم إلى مصر، بعد سنتين قضوها فى الخارج من أبريل سنة ١٩١٩ حتى فبراير سنة ١٩٢١. قال:

«أمامكم أمم العالم فهل رأيتم أمة بينها تترك للصدفة حبلها على غاريها فى شئونها الاقتصادية لا رأى لها فى الذب عن مصالحها وتترك طعمة للأكلين ومضغة لكل ما ضغ. أين الغرف التجارية التى أسسها (المهيمنون على أمورنا) أو ساعدوها؟ أين النقابات الزراعية والصناعية التى نظموها؟ أين البنوك والشركات المصرية التى عملوا على إيجادها؟ أين التشريع الذى يقى المصريين ويحمى صناعتهم ومحاصيلهم؟ تركوا المصريين عزلاً من كل سلاح بين منافسين ومزاحمين مدججين بأحسن طراز من الأسلحة الحديثة، وبعد ذلك يعتبروننا لا نصلح لشيء، لأننا لم نعمل شيئاً وهم هم الذين لم يؤهلوا لعمل بل أفسدت السياسة ما كان صالحاً لدينا».

لم يقنع طلعت بقبول هذا الكلام، فهو لم يكن يقوله لسامعيه، وإنما كان يحدث به نفسه، بصوت عال، فهذا برنامج هو، أهملته الحكومات الخاضعة للنفوذ الأجنبى ثم أهملته حكومات الأحزاب، فليقم به هو، معتمداً على نفسه، وعلى الشعب الذى كان يحسن الظن به، صدقاً لا ادعاءً ولا دجلاً.